اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

الخصخصة في الاقتصادات النامية بين التدخل الحكومي وآلية السوق

(دراسة لحالة العراق ١٩٥٠-٢٠٠٣)

د. محمد صالح القريشي

(٢-١)

الأسس النظرية للخصخصة والتدخل الحكومي

إن الفكر التنموي يتحرك دائماً، وهذه الصفة أثرت على دور الحكومة في الاقتصاد الوطني وفي التنمية. ففي نظريات التنمية لعقد الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كان التركيز على التصنيع وتحديث القطاع الزراعي وتوفير الهياكل الارتكازية، وهذه كلها تشكل قاعدة مادية للتحضر تساهم في إنجاز أهداف التنمية. أما في العصر الحالي فإن التركيز في الفكر التنموي أصبح على جعل الأسعار في الوضع الصحيح. وهذا قاد إلى ظهور ما يدعى بالثورة الكلاسيكية المضادة في التنمية، وظهور عنوانات أخرى مثل الاقتصاد النيوكلاسيكي السياسي (Neoclassical Political Economy) والاقتصاد المؤسسي الجديد (New Instiutional Economics) والليبرالية الجديدة (New liberalism).

وعندما انتقد جريسجنكرون نظرية رستو كان يرى أن المسألة تعتمد على درجة التخلف الاقتصادي للبلد المعني، إذ أن مؤسسات خاصة جديدة ربما تظهر لتسرع عمليات التصنيع والتنمية. ولكن في حالة غياب المؤسسات التي توزع الأخطار الكبيرة بين شبكة واسعة من أصحاب رأس المال، فإن الحكومة يجب أن تخدم بوصفها مولدة أو مفرخة للمنظمين. وهكذا فإن الحكومة في مجال التنمية ليست مجرد مولدة للمنظمين، ولكن عليها أن توفر بقية المتطلبات لتأمين أن يقوم السوق بوظيفته على نحو صحيح. وكما يقول الهيكليون إن المشكلة الحاسمة في التنمية كانت النقص في عدد المنظمين كما وصفها الاقتصادي شومبيتر في الاقتصادات النامية. ولذلك فإن التصنيع المخطط عبر الاستثمار في وحدات كبيرة سوف يوفر التدريب للعمل وإدخال المتممات، وكلاهما استثمارات غير مربحة بالنسبة للمنظمين في القطاع الخاص. إن دور الحكومة يرتبط بقوة بدعم التصنيع الذي يعد العنصر الأساس في تحقيق التنمية. وهكذا كان التخطيط ضرورياً من أجل تأمين المستوى الملائم من الإدخار ورأس المال لإنجاز معدل النمو الاقتصادي المستهدف. إن دور الحكومة بوصفها مخططاً للاستثمار يعني إنها يجب أن تجعل السعر في الوضع الصحيح بالمعنى الذي يعكس تكاليف الفرصة البديلة والمنافع على نحو صحيح. ولذلك أصبح سعر الظل لكل من الاستثمار والصرف الأجنبي والعمل حجر الزاوية في التخطيط وبخاصة في تقويم الاستثمار الحكومي في الدول النامية.

إن تأثير مثل هذه القيود أدى بوكالات المساعدة الدولية مثل البنك الدولي إلى أن تبادر بسياسة جديدة في مساعدة البلدان النامية تتطلب تخطيط الاستثمار من قبل حكومات البلدان النامية بوصفها مبررات لبرامج المساعدة. من ناحية أخرى لاحظ سكايتوفسكي أن أسعار السوق مهمة فقط لأغراض تنسيق قرارات الإنتاج الحالية. أما تخصيص أو توزيع الاستثمارات فيتطلب تدخل الحكومة فيما أعطت نظرية النمو غير المتوازن لهرشمان صناع القرار في البلدان النامية تبريراً لتوجه الاستثمارات نحو مشروعات وصناعات مع تأثيرات روابط قوية وبذلك تخلق عدداً كبيراً من المشروعات الضخمة العامة.

تبين الدلائل أن السوق بنفسه لا يمكن أن يخلق صناعات أو ملاءمة استثمارات استراتيجية، ولذلك هناك حاجة إلى التدخل الحكومي الانتقائي. ولكن التدخل الحكومي في عملية الانتاج يجب أن تقرر واقعياً. في حالة كوريا الجنوبية مثلاً فإن الحكومة تدخلت من خلال مشروعاتها العامة لأسباب ثلاثة: أولاً: تتدخل الحكومة الكورية أولاً إذا لم تكن هناك أطراف من القطاع الخاص راغبة في أن تتحمل مخاطر الاستثمار. ثانياً: تتدخل الحكومة من خلال الرغبة في ممارسة السيطرة على صناعة معينة ذات روابط متعددة. ثالثاً: تتدخل الحكومة عندما يكون هناك اعتقاد أن الحكومة لديها وضع تفاوضي أفضل من وضع مستثمري القطاع الخاص مع الأطراف الأجنبية، بخاصة في حالة عرض رأس المال والتكنولوجيا. إن الفوائد الرئيسة من هذا النوع من التدخل كانت مثمرة في عملية التعلم واكتساب القدرات التكنولوجية التي تخص قلب أو جوهر التنمية.

لقد اكتشفت بعض الدول النامية بعد كل جهودها في تحول مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص أن الأداء لم يتحسن كما كانوا متوقعين أصلاً. لقد كان لديهم اعتقاد أن التغيرات في ملكية المشروعات سوف تجلب التكنولوجيا المتطورة الجديدة والكفاءة الأكبر تلقائياً، ولكن هذا لم يحصل، وذلك لأن توقعات تلك الدول قد تأسست على استنتاجات غير علمية. إن الذي يجلب الكفاءة ليس الملكية العامة أو الملكية الخاصة وإنما المنافسة. إن القطاع الخاص ليس له علاقة بزيادة المنافسة، بمعنى أن هذا ليس دوره، بدلاً من ذلك فإن حفز المنافسة، والعمل على إبقائها حاضرة هما دوران رئيسيان للحكومات. وهكذا فإن التنظيم الحكومي وحماة المنافسة بوصفها شكلاً جديداً ومتوسعاً وسريعاً للتدخل الحكومي. ولكن معظم الدول النامية التي دخلت في برامج الإصلاح ليست لديها خبرة خاصة في التنظيم وحماية المنافسة، إذ أن التنظيم موضوع معقد.

فمن الضروري فهم الظروف الخاصة لكل بلد ورسم السياسات على ضوء تلك الظروف. إن دولاً نجحت في التعامل مع العولمة مثل الصين والهند والمكسيك كانت قد ابتدعت حلولاً لأوضاعها وقد تبنت أساليب مختلفة لفتح اقتصاداتها أمام التجارة الدولية بطرق تلائم ظروفها الخاصة. وهذا التنوع في التجربة بين الدول الناجحة في التعامل مع العولمة يعد واحداً من الأسباب التي تدعو إلى أن أية جهود تبذل لدعم التناغم المؤسسي بما يؤكد أن تؤخذ بعناية في الحساب نظراً للاختلاف في الظروف.

الخصخصة والمنافسة والتدخل الحكومي:

من منظور الاقتصاد الحر فإن كل التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني يعبر عن بعض التقييد على حرية الفرد، ولذلك فإن هذا التدخل في جوهره غير مرغوب. إن الحالة المرغوبة أكثر هي تدخل حكومي أقل. وهكذا فإن الخصخصة تقع في قلب هذه الفلسفة. إن واحداً من الأهداف الممكنة للخصخصة هو إنها تعد وسائل لزيادة إيرادات الحكومة، وذلك من خلال بيع الأصول المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص، وكذلك من خلال تقليل الأعباء على الميزانية عبر تقليل الدعم. وثمة هدف آخر ممكن للخصخصة وهو توسيع حصة الملكية في البلد. ومن الأهداف الممكنة الأخرى، إن الخصخصة ربما يكون لها تأثير على توزيع الدخل والثروة، وهذا الهدف يمثل هدف السياسة المالية للخصخصة، وفي هذا المجال يمكن التعرف على ثلاثة منافذ يتأثر عبرها توزيع الدخل والثروة بسبب برامج الخصخصة:

الأول: إن الحصص المشتراة قد وجد أن قيمتها ازدادت بسبب برامج الخصخصة.

الثاني: إن مدراء شركات عدة تمت خصخصتها قد تسلموا رواتب أكبر مما كانوا يستلمون قبل الخصخصة.

الثالث: إن أي تغيير في الأسعار نتيجة لخصخصة الصناعات ربما يكون له تاثير على توزيع الدخل الحقيقي كما إن الخصخصة تقلل من مشكلات تقرير مدفوعات القطاع العام إذ إن نقابات العمال في شركات القطاع العام ربما تكون في موقف قوي للحصول على أجور عالية على نحو غير منطقي للعمال، بينما هذا ممكن أن يكون أقل في حالة القطاع الخاص.

إن المنطق الذي يدعم الخصخصة يكون في أضعف وضع عندما تكون الوفورات الخارجية موجودة. إذ أن المشروعات المملوكة للدولة تتضمن أمثلة عدة على مثل هذه الوفورات التي كانت واحدة من الأسباب التي جعلت ملكية تلك المشروعات عامة. وعلى صعيد أسواق رأس المال ربما نجد تأثيرات غير واضحة بالنسبة لبعض الشركات الخاصة. إذ أن مدراء أموال الاستثمارات الكبيرة غالباً ما يتم انتقادهم لأن رؤيتهم تكون قصيرة الأمد في المستقبل. وهذا سيكون على نحو خاص غير ملائم لمشروعات المنافع العامة التي تتميز بطول فترة النضج للاستثمار وطول فترة الاسترداد لرأس المال. وهكذا فإن حرية تداول ملكية الأصول في سوق الأسهم لا تعمل دائماً في مصلحة القطاع العام أو المصالح العامة.

الخصخصة في الاقتصادات النامية بين التدخل الحكومي وآلية السوق

ومن ناحية أخرى فإن تدفق الأموال في عملية الخصخصة كانت قد سحبت أو حولت من استعمالات أخرى، فمن المنطقي أن نفترض أن الذين يتقدمون لشراء حصص في المشروعات التي تمت خصخصتها يستعملون إدخاراتهم ولا يقللون من استهلاكهم. وهكذا فإن حجماً كبيراً من النقود يغادر المجتمعات خلال فترة الخصخصة، كما إن مؤسسات مالية أخرى قد سحبت منها الأموال. وهذا يخلق إمكانية أن لا تكون المسألة إعادة هيكلة وتغيير ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص فقط، وإنما يؤدي إلى تقليل وفرة الأموال للمنظمات الأخرى التي تستعملها لأغراض استثمار رأس المال الحقيقي.

في الهم الاقتصادي

حول رفع الدعم عن المشتقات النفطية

(٢-٢)

حسام الساموك

إن ما يلفت النظر في الأسعار الجديدة التي أعلنتها جهات مسؤولة في وزارة النفط، برغم ما تم من نفي شركة توزيع المنتجات النفطية إياها، أن نسب الارتفاع كانت أقل مما سبق أن أشرته الجداول التي نشرناها من قبل، مما يدل على أن اتفاقاً قد تم على أن تكون الزيادات المقررة تدريجية، لتقسط –قدر الإمكان– ردود الفعل الرافضة لها، لكنها مع ذلك تمخضت عن طرفة بائنة لم يجرؤ القائمون على شؤون وزارة النفط ان يتلافوها. فقد كانت الزيادة حسب الجدول أن يكون سعر البنزين العادي (٥٠) ديناراً بدلاً من السعر القديم (٢٠) ديناراً، فيما يكون سعر البنزين المحسن (١٥٠) ديناراً بدلاً عما كان يفترض أنه (٥٠) ديناراً دون أن يتم التطرق إلى أن وزارة النفط قد رفعت سعر البنزين العادي إلى (٥٠) ديناراً للتر الواحد قبل ثلاثة أشهر، وبشكل غير معلن، وهذا ما أشرنا إليه في عمودنا اليومي، عندما انتشرت لافتات على كل محطات البنزين تشير إلى أن ما يتم التجهيز به هو بنزين محسن وبسعر (٥٠) ديناراً لتحقق أوضح عملية نصب (عيني عينك) يكون المواطن ضحيتها شاء أم أبى. مما ينبئ بأن ما دعا وزارة النفط على الإقرار ضمنياً بذلك الموقف –ربما– صحوة ضمير).

لكننا مع ذلك سنناقش التوجه الجديد للوزارة في إطار ما سيتحقق فعلاً، ونبدأ بتسعيرة البنزين المحسن، الذي لابد (في أفضل الأحوال) أنه سيعمم على معظم محطات التعبئة بما يرفع متوسط ملء خزان أية سيارة من ثلاثة آلاف دينار إلى تسعة آلاف دينار، وسيطالعنا الموقف التالي حتماً: ان يرفع أصحاب سيارات الأجرة والنقل العام ما يتقاضونه من الراكب إلى ضعف التعرفة التي كانت –في الأقل– مما سينسحب حتماً على أسعار باعة الخضر وأصحاب المطاعم وأفران الخبز والصمون بالضرورة ليس لأن هؤلاء يتأثرون بزيادة أسعار النقل فحسب، بل لأن غالبيتهم يشغلون مولدات كهربائية لتيسر لهم تأدية أعمالهم، ومثل ذلك ينسحب على اصحاب الحرف والكسبة والمهن والأعمال المختلفة وإذا كان المشاركون في الحلقة الدراسية التي نظمتها (المدى) قبل شهرين لمناقشة آثار رفع دعم المشتقات النفطية قد اشروا احتمال رفع سعر رغيف الخبز إلى ألف دينار في حال اعتماد الزيادات التي كانت مقررة فكم سيكون سعر الرغيف بعد الزيادة الحالية؟، وكم من الطفيليين الذين يبحثون عن أية ذريعة لتصعيد أسعار خدماتهم أو البضائع التي يتعاطون بها؟

ثم نصل إلى الحصيلة التي تسعى وزارة التخطيط لتتبع مؤشرات انخفاضها بكل لهفة، ونقول كم هي النسب التي لابد أن ترتفع إليها مؤشرات التضخم النقدي ثم إلى أي منزلق تدفع الأطراف المستفيدة عجلة الاقتصاد في بلادنا؟!

سوق المواد الإنشائية تشهد تحسناً طفيفاً بأسعارها وتجار يحملون وزارة الصناعة (إحراق) السوق

بغداد/ يحيى الشرع

بعد ارتفاع أسعار المواد الإنشائية التدريجي ومنذ ستة أشهر تشهد هذه الأيام بورصة أسواقها تراجعاً وانخفاضاً طفيفاً بنسبة ١٠-١٢٪ وقد أكد عدد من تجار هذه المواد لـ(الحدث الاقتصادي) أن الأيام المقبلة ستشهد انخفاضاً في الأسعار لتستقر إلى حدود ما كانت عليه قبل سنة.

الحدث الاقتصادي أشرت الأسعار الجديدة للمواد الإنشائية: السعر الحالي لسيارة الطابوق ٤٥٠ ألف دينار بينما كان سعرها قبل أسبوع ٤٩٠-٥٠٠ ألف دينار، السمنت اللبناني ٢٢٥ ألف للطن، وكان بسعر ,٢٤٥ السمنت اللبناني نوع هول سيم (درجة ثانية) ٢٠٠ ألف للطن، وكان بسعر ٢٢٥ ألف، والسمنت اللبناني نوع سيلين ٢٢٠ للطن بينما كان سعره قبل أسبوع ٢٤٠ ألف، الرمل صعدت أسعاره لتصل إلى ٣٢٥ ألف للسيارة في حين كان سعره قبل أيام الاستفتاء ٢٩٠ ألف جراء قطع الطرق أما الحصى فوصل سعره إلى ١٧٥ ألف للسيارة بعد أن كان سعره ١٤٠150 – ألف بسبب بعض النزاعات العشائرية في منطقة النباعي التي أدت إلى تعويق حركة الطرق، بورك الأهلية بقي محافظاً على سعره بـ١٥٥ ألف للطن ولشهرين متواصلين، أما مادة الجص فهي الأخرى ارتفعت أسعارها أيام الاستفتاء إذ وصل سعر سيارة الجص إلى ٢٠٠ ألف وكان سعره ١٦٠ ألف دينار فيما بلغ سعر قطع البلوك إلى ٧٥٠ للقطعة الواحدة بعد أن كانت ٦٠٠-٦٥٠ دينار قبل أربعة أشهر.

وعن غياب السمنت العراقي عن الأسواق قال حسن نعيم (تاجر مواد إنشائية) إن السمنت العراقي مخصص فقط للمشاريع الحكومية والقوات الأمريكية لصنع الحواجز وغيرها باستثناء مادة السمنت الأبيض فهي متوفرة في السوق وبسعر ٢١٠ آلاف دينار للطن وهو بدوره أيضاً صعد سعره لكثرة الطلب عليه بعد أن كان ١٨٠ ألف دينار للطن وهو ما يفضل على السمنت الإيراني واللبناني ويباعان بـ٢١٠ آلاف دينار للطن الواحد.

علي الدراجي (مقاول وتاجر مواد إنشائية) قال إن (احتراق) أسعار هذه المواد ومنذ أكثر من (٧) أشهر ساهم سلباً في ركود الأشغال والمشاريع الخاصة.. وأضاف أن ركود الإنتاج وتكدسه عند أصحاب المعامل دفع أصحاب هذه المعامل إلى التفكير ملياً في ضرورة تصريف انتاجهم خدمة لهم أولاً وأخيراً ولذلك فإن سوق المواد الإنشائية مرشح للنزول هذه الأيام وأن هناك اتفاقات تجري بين التجار وأصحاب المعامل بشأن ذلك.

أما علاء الغيثاوي فلم يشاطرهم الرأي وأنحى باللائمة على وزارة الصناعة التي لم تقم بدورها الحقيقي والفعال في رفد ساحة العمل بهذه المواد الأساسية بل أسهمت في تصعيد الأسعار فأغلب إنتاج مصانعها مثل السمنت والطابوق يباع في السوق السوداء إلى الشركات الأمريكية والحكومية لتنفيذ مشاريع صغيرة في حين ان نصفه يباع في السوق السوداء أو يتم تهريبه وأن ما تراه متوفراً عند البعض هو أما مهرب أو مسروق.

مشاركة عراقية في الملتقى الاقتصادي بالأردن

بغداد / كريم الحمداني

يشارك اتحاد رجال الأعمال العراقيين في الدورة الثانية للملتقى الاقتصادي التي تنعقد في عمان للفترة من ٢٧–28 تشرين الثاني المقبل الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بالاشتراك مع مؤسسة تشجيع الاستثمار واتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة صناعة عمان واتحاد رجال الأعمال العرب.

ذكر ذلك لـ(الحدث الاقتصادي) رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين السيد راغب رضا بليبل، وقال: إن الملتقى يهدف إلى تحديد واستعراض فرص الأعمال والاستثمار التي يوفرها الأردن في ظل النمو الاقتصادي المضطر وتقديم برامج الإصلاح والخصخصة ونمو الصادرات والمزايا الأخرى التي يتمتع بها، إضافة إلى التعريف بالتطورات المتسارعة في بيئة الاستثمار وتحول الأردن إلى مركز إقليمي للأعمال والتجارة مع العراق، موضحاً أن الملتقى سيتضمن جلسة خاصة عن الاقتصاد العراقي من المؤمل أن يشارك فيها نحو (٣٠٠) رجل أعمال ومسؤول حكومي من العراق وتخصيص جلسة مكرسة للاقتصاد الفلسطيني يشارك فيها كبار رجال الأعمال والمستثمرين وعدد من قيادات السلطة الفلسطينية، وأشار بليبل إلى أن الملتقى يتناول في جلساته عدداً من المحاور أبرزها اتجاهات الاقتصاد الأردني وتجربة آفاق الاستثمار العربي والأجنبي فيه، وفرص الاستثمار في مجالات السياحة والعقار والصناعة، ودور الأردن في التجارة مع العراق، والسوق المصرفية والمالية في الأردن، وتطورات صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومحور فرص المشاريع الجديدة في الأردن، وبين أن عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين العرب والأجانب وقادة الهيئات المالية العربية والدولية سيشاركون في الملتقى، فضلاً عن مشاركة أكثر من ألف شخصية من القيادات العليا في المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية والتجارية العربية والدولية.